

# الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على [www.alanba.com.kw/Business](http://www.alanba.com.kw/Business)

المؤشر السعري  
5852.2  
بتغير قدره  
+ 26.1  
0.45%

## استقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار عند 0,276 دينار

كونا: استقر سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأميركي أمس عند مستوى 0,276 دينار، فيما ارتفع سعر صرف اليورو ليُسجل 0,369 دينار مقارنةً بأسعار يوم الخميس الماضي. وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الإلكتروني أن سعر صرف الدينار مقابل الجنيه الاسترليني ارتفع إلى مستوى 0,430 دينار في حين بقي سعر صرف الين الياباني دون تغيير عند مستوى 0,003 دينار وانخفض سعر صرف الدينار مقابل الفرنك السويسري ليُسجل 0,298 دينار.

## «الأبناء» تفرد بنشر مسودة اللجنة المالية العامة والإصلاح الاقتصادي المنبثقة من اللجنة الاستشارية لبحث الأوضاع الاقتصادية

# ميزانية الكويت مقبلة على عجز كبير بحلول 2025

بوجود رؤية جديدة وقرار جريء، وبالتالي يجب ألا يحول الاعتداد بالرائي، أو الجمالة في الموقف، دون إعادة النظر - بموضوعية وشجاعة - في الكثير من السياسات والتشريعات والمشاريع، وربما في كثير من المفاهيم والمواقع أيضاً. وطالبت إعادة النظر في عدد من المشاريع أهمها قانون الـ B.O.T والتخصيص والتفكير في إصدار تشريعات جديدة تشجع الاستثمار في الكويت لتصبح بيئة استثمارية خصبة وليست بيئة أعمال طاردة، مطالبة بضرورة الدفع بقانون الشركات لتميريه في دور الانعقاد المقبل في مجلس الأمة.

وتطرق المسودة في النهاية إلى أن الحكومة هي رب العمل الوحيد وتقوم بصرف نصف مليار دينار على التأمينات الاجتماعية، وينبغي هنا أن يقوم المواطن بالمساهمة في التأمين الاجتماعي مثله مثل القطاع الخاص وذلك لزيادة الإيرادات غير النفطية في الميزانية.

ارتباط وثيق

وقالت المسودة: «من الثابت أن مستوى التقدم يرتفع كلما انخفض مستوى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والمالي، فليس هناك دول تتمتع بدرجة كافية من الحرية الاقتصادية من دون أن تكون متقدمة، وليس هناك دول متقدمة لا تتمتع بدرجة كافية من الحرية الاقتصادية».

وأوضحت: في اعتقادنا أن هذا الارتباط الوثيق بين درجة الحرية الاقتصادية ومستوى التقدم والإزدهار، يجب أن يكون المنطق الأساسي للإصلاح الاقتصادي في الكويت، وإقرار السياسات والتشريعات والإجراءات اللازمة لتنفيذها، ولا ننسى أن الخصخصة تمثل ركناً أساسياً في منظومة التشريعات والسياسات الرامية إلى تعزيز الدور التنموي للقطاع الخاص، وبالتالي فإن التشريعات المنظمة للخصخصة ستكون قاصرة عن تحقيق أهدافها، ما لم تحافظ على توازن دقيق بين المعايير الفنية المتعلقة بالجدوى والتكلفة والمردود، والاعتبارات الاجتماعية والهادفة إلى حماية حقوق العمالة الوطنية، وإلى احترام حق الدولة في التدخل لمصلحة التنمية والعدالة.

● أحمد مغربي

الأمان الوظيفي.

تشجيع القطاع الخاص

وخلصت المسودة في هذه الجزئية إلى أن السبيل الوحيد لتطوير القطاع الحكومي هو تشجيع القطاع الخاص وتنميته عبر تحقيق الأمان الوظيفي ودعم العاملين بالقطاع الخاص وزيادة رواتبهم وشعورهم بأنه لا توجد أي فوارق بين القطاعين العام والخاص، ما يساهم في استقطاب آلاف الشباب الكويتي للعمل بالقطاع الخاص وهو ما سيخفف من الضغوط التي تتحملها الحكومة سواء بالتعيينات الجديدة أو بزيادة رواتب العاملين بها. وأضافت المسودة: «الخطورة تكمن في أن هناك خللاً في القطاع العام، اختلت الموازين في الرواتب بين الوزارات والهيئات الحكومية وهذا الأمر أوجد حالة كبيرة من الاحتقان في الشارع وبدأت تظهر المطالب بالكوادر الوظيفية وإذا لم تتبادر الحكومة بحل هذا الأمر في أسرع وقت فإن الوضع سيقفم إلى الأسوأ».

وقالت المسودة أن إعادة صياغة الدور الاقتصادي للدولة، يتطلب - بالضرورة - إصلاحاً مواكبا - ومكافئاً في الإدارة العامة، ذلك لأن ما يعانيه الجهاز الحكومي من تضخم في الحجم وندرة في الكفاءة، يجعل ضعف الإدارة العامة بمنزلة عنق الزجاجة الذي يتهدد بإجهاض جهود الإصلاح والتنمية.

وأضافت: «الإصلاح الإداري الذي نقصده هنا، يقوم على إحداث تغيير كامل في مفهوم الوظيفة العامة، ينتقل بها من أداة لتوزيع الثروة إلى أداة التنمية المستدامة، كما ينتقل بالموظف العام من مقعد «السلطة الرسمية» إلى موقع «الخدمة المدنية».

أصبح كل شيء «ببلاش»

وقالت المسودة أن الدعم لا بد أن يذهب لمستحقه ولا ينبغي أن يكون كل شيء «ببلاش» أي دون مقابل مادي في هذه البلد لأن هذه سياسة لا تساعد الوضع العام في البلد وتستنزف موارده بسرعة، وشددت المسودة في هذه الجزئية على ضرورة إصدار ضرائب ولكن لا بد أن تكون على أسس سليمة وفي توقيت مناسب، وذهبت المسودة إلى ضرورة الإصلاح والذي لن يأتي إلا

و2030 وذلك لزيادة المصروفات على الرواتب والتأمين.

وذكر أن اختلالات سوق العمل المحلي تكمن في توجه معظم الكويتيين إلى سوق العمل الحكومي بدرجة كبيرة والنفور من العمل في القطاع الخاص وهذا التوجه سيستتج عنه في عام 2030 وصول عدد طالبي الوظائف إلى 1,7 مليون كويتي وهذا سيفرض على الدولة إيجاد فرص عمل لهذا العدد الكبير، مشيراً إلى أن المسودة طالبت بضرورة إيجاد وسائل توظيفية من الآن والألا تقع في المستقبل الذي تعاني منه الولايات المتحدة الأميركية حالياً في توفير ملايين الوظائف.

وقال أن المسودة طالبت بضرورة الإسراع في أخذ خطوات جراحية سريعة لدعم المستحق من الكويتيين والحيلولة دون حدوث خلل في الصرف المادي على الرواتب والتي تؤثر في النهاية على مصروفات الدولة.

دعم الحكومة

وبين أن دعم الحكومة وصل إلى 4 مليارات دينار خلال السنة المالية الماضية على الكثير من مرافق الدولة مثل الماء والكهرباء والطرق والجسور والكباري ودعم البنزين والديزل، مشيراً إلى أن 54٪ إلى 60٪ من مصروفات الدولة تذهب إلى الرواتب والدعم لبعض المواد الغذائية والتنمية.

وتطرق المسودة إلى هيمنة الدولة على قطاعات اقتصادية كثيرة وينبغي أن تتخذ الدولة خطوات سريعة للبدء في الخصخصة وأن تدفع العمالة الوطنية إلى التحول إلى القطاع الخاص والعمل الحر وتشجيع الكويتيين للعمل في قطاعات مثل السياحة والمصانع، مشيراً إلى أن استمرار التوظيف في القطاع العام يرهق الميزانية العامة للدولة.

وذكر أن المسودة شددت على أن القطاع الحكومي لا يمكن أن يستشهد خلال المرحلة المقبلة المرتفعة إلى الأبد ولابد من البدء في المساهمة في تشجيع الشباب الكويتي على الإقبال على الالتحاق بالقطاع الخاص باعتباره شريكاً في تنمية الكويت وتطويرها، ولن يأتي ذلك بتحقيق المطالب العادلة بزيادة رواتبهم ووصولها للحد الذي يرضي الطموح ويحقق

المسودة طالبت

بإيجاد وسائل

توظيفية بديلة لعدم

الوقوع في المستنقع

الذي تعاني منه

أميركا حالياً

ضرورة إعادة النظر

في قانوني الـ B.O.T

والتخصيص وإصدار

تشريعات لتشجيع

الاستثمار في

الكويت وتمير قانون

الشركات في الدورة

القادمة

60٪ من مصروفات

الكويت تذهب

إلى الرواتب ودعم

المواد الغذائية

والاستهلاكية

اختلت الموازين في

الرواتب بين الوزارات

والهيئات الحكومية

وهذا الأمر أوجد حالة

كبيرة من الاحتقان

في الشارع



اختلالات هيكلية كبيرة في الاقتصاد الوطني تحتاج إلى علاج سريع

برميل يوميا ووصل الآن إلى 2,9 مليون برميل يوميا، ووصلت الأسعار إلى أعلى من 100 دولار، ولكن ميزانية الدولة مقبلة على عجز فادح وكبير في عام 2025

بداية عام 2000 ثم تدرج من 43 دولاراً إلى 65 و76 دولاراً خلال الأعوام الماضية. وبين أن إنتاج الكويت النفطي كان في السبعينيات يبلغ مليوني

انتهت اللجنة المالية العامة والإصلاح الاقتصادي المنبثقة عن اللجنة الاستشارية لبحث الأوضاع الاقتصادية من إعداد المسودة النهائية لمعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الكويتي والتي سيتم رفعها لندمج مع التقرير النهائي الذي سيرعرض على صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد في 22 الجاري.

وقال مصدر مسؤول في اللجنة لـ «الأبناء» أن المسودة حملت عنوان مسيرة الإصلاح المالي والاقتصادي وتمت صياغة وتقديم الحلول الواقعية بعيدة عن التظهير والمماطلة التشريعية التي كثرت في الأونة الأخيرة والتي تعدد عن واقع البيئة الاقتصادية في الدولة، مشيراً إلى أنه تمت الاستعانة بتقارير البنك الدولي وصندوق النقد ونصائح رئيس الوزراء البريطاني توني بليز ودراسات بيكر ماكزري. وبين أن المسودة ارتكزت على عدد من المحاور الرئيسية التي أدت إلى اختلال البيئة الاقتصادية في الكويت وهي كالتالي:

● أولاً: هيمنة القطاع الحكومي أو العام على جميع الوظائف واختلالات سوق العمل.

● ثانياً: البيروقراطية والدورة المستندة.

● ثالثاً: الإصلاح المالي ما هو إلا مدخل للإصلاح الاقتصادي.

● رابعاً: مصدر الدخل الوحيد وهو النفط يتأثر بالأسعار العالمية وليس للكويت دخل فيه.

● خامساً: تدرج الميزانية العامة للدولة فيما يتعلق بالباب الأول بالتوازي مع تدرج سعر برميل النفط والتكلفة الإجمالية لاستخراجه.

● سادساً: ارتفاع المصروفات بشكل كبير وانخفاض الإيرادات غير النفطية.

حلول جوهريّة

وأشار المصدر إلى أن المسودة حملت حلولاً جوهريّة لهذه الاختلالات والتي تناولت في البداية تدرج سعر برميل النفط الكويتي من بداية السبعينيات إلى الوقت الحالي، حيث كان سعر برميل النفط الكويتي في بداية السبعينيات في الموازنة يقدر بـ 13 دولاراً للبرميل ثم ارتفع إلى 17 دولاراً في منتصف السبعينيات ثم إلى 21 دولاراً في

## بعد اعتماده من «التجارة» والانتها من مشكلات «منطقة المستقبل» خلال شهرين

# تحويل مخطط المرحلة الثانية للمنطقة الحرة

# لاعتماده من المجلس البلدي خلال أسبوع

المجلس البلدي، ولقّحت المصادر إلى أن وزارة الأشغال أعدت دراسة شاملة خلال الفترة الأخيرة تتضمن الحلول اللازمة لمشكلات البيئة التحتية في المنطقة الحرة بشكل عام.

● عاطف رمضان

مخطط مرحلتين الأولى والثالثة بعد المرحلة الثانية حسب قرارات مجلس الوزراء موضحة أن لجنة المواءمة سترفع تقريرها خلال الفترة القريبة المقبلة للمجلس البلدي بشأن مدى تطابق نظام البناء مع تعليمات وقرارات

وأضافت المصادر أن البلدية و«التجارة» اعتمدتا مخطط المرحلة الثانية منذ أسبوعين تقريباً خلال اجتماعات اللجنة الاستشارية الأخيرة. وأشارت المصادر إلى أن اللجنة الاستشارية ستستكمل

كشفت مصادر مطلعة لـ «الأبناء» عن انتهاء مخطط المرحلة الثانية للمنطقة الحرة واعتماده من قبل البلدية ووزارة التجارة والصناعة وسيتم تحويله إلى المجلس البلدي في غضون أسبوع.

## تعتبر في حالة انعقاد دوري

# لجنة تسكين موظفي البورصة تبدأ عملها الأسبوع المقبل

3 أعضاء من موظفي البورصة ضمن اللجنة تمت اضافتهم للجنة المشكلة سلفاً من قبل هيئة أسواق المال، حيث ضمت «الهيئة» الأسبوع الماضي كلا من جمال

وأشارت المصادر إلى أن هناك ارتياحاً كبيراً عم أوساط الموظفين بالبورصة لدى علمهم بأن هناك شركة محايدة هي التي ستقوم بعملية التقييم، فضلاً عن وجود

● شريف حمدي

## مدير السوق يجتمع خلال أيام مع اللجنة المالية

د.أماني بورسلي. وذكرت المصادر أن الاجتماع تاجل لاستكمال بعض الأمور، ومن المنتظر أن يتم الاجتماع في أقرب وقت ممكن قبل انعقاد لجنة السوق خلال الأيام القليلة المقبلة.

● شريف حمدي

ذكرت مصادر مطلعة لـ «الأبناء» أن اللجنة المكلفة بتسكين موظفي البورصة في هيئة أسواق المال وفقاً للمادة 157 من قانون الهيئة ستبدأ مع مطلع الأسبوع المقبل في إجراءات التسكين، وتعتبر اللجنة في حال انعقاد دوري مرة كل أسبوع لحين الانتهاء من عملية التسكين التي قد تستغرق فترة تتراوح من 5 إلى 6 أشهر حسب أعضاء باللجنة.

وأفادت المصادر بأن النية تتجه للاتفاق مع شركة خارجية ليسند إليها عمليات تقييم الموظفين لتسكينهم وفق مؤهلاتهم وخبراتهم، مشيرة إلى أن شركة آرنت أند يونج هي أبرز الشركات المرشحة لهذه المهمة.



وليد الياقوت

## أكد أهمية العمالة الوطنية في خطط الشركة المستقبلية الياقوت: «بوبيان للتأمين التكافلي» مقبلة على تطورات هامة خلال المرحلة المقبلة

استقطبت العديد من الكوادر ذات الخبرة في مجال التأمين عموماً والتأمين التكافلي على وجه الخصوص. وأضاف أن العنصر الوطني في جميع هذه التحولات سيظل الركيزة الأساسية في الشركة استناداً إلى استراتيجية المالك الرئيسي للشركة وهو بنك بوبيان والذي يضع العمالة الوطنية في مقدمة أولوياته مع بدء التحولات التي بدأ يشهدها منذ عام 2009 حتى أن نسبتهما وصلت في البنك لأكثر من 64٪ وهي الأعلى بين البنوك المحلية.

وأشار الياقوت إلى أن طبيعة عمل شركات التأمين وعلاقتها القوية بالأسواق الخارجية تستلزم الاستعانة بالخبرات الأجنبية القادرة على التعامل مع المتغيرات العالمية في هذه الصناعة وهو ما قام به البنك من خلال استقطاب مجموعة مميزة من هؤلاء الخبراء ذوي الخبرة الطويلة في سوق التأمين العالمي. يذكر أن شركة بوبيان للتأمين التكافلي تأسست عام 2006 برأسمال مصرح به وقدره 10 ملايين دينار كويتي حيث تقدم مجموعة واسعة من المنتجات التأمينية لجميع فئات الأعمال مثل الحريق والحوادث العامة والهندسي والمسؤوليات والتأمين البحري والطيران والتكافل العائلي

أكد أهمية العمالة الوطنية في خطط الشركة المستقبلية الياقوت: «بوبيان للتأمين التكافلي» مقبلة على تطورات هامة خلال المرحلة المقبلة

أكد أهمية العمالة الوطنية في خطط الشركة المستقبلية الياقوت: «بوبيان للتأمين التكافلي» مقبلة على تطورات هامة خلال المرحلة المقبلة